هموم.. ما بعد سقوط الصنم!

أكثر من خمسة آلاف عائلة مشردة أطفال محرومون من فرصة التعليم لعدم توفر سقف يؤويهم

محمد طه محمد

تعيل ولداً واحداً وأربع بنات كانت تسكن في منطقة الكمالية وسبب انتقالها للسكن في المعسكر هو عدم قدرتها على دفع الإيجار... السيد ثابت عباس الذي يبلغ من العمر (٥٥) سنة وعاطل عن العمل قال إنه كان يعمل حارساً في شركة الأنفال وقد تم صرفه من العمل بعد الأحداث، وهو رب أسرة تتكون من (٨) أفراد وكان يسكن منطقة جسر ديالى وقد ترك الدار التي كان يسكنها بعد التهديد الذي تلقاه من صاحب الدار، مما اضطره للسكن في المعسكر فترك ثلاثة من أطفاله المدارس لعدم وجود مدرسة قريبة وعدم قدرته دفع أجور نقلهم إلى مدارس بعيدة. أخبرنا سكان المعسكر السابق أن جمعية الهلال الأحمر زارت هذه العوائل مرة واحدة منذ ٩/٤ وحتى الآن مع شاحنة محملة بالبطانيات لغرض توزيعها عليهم ولكن الذي حصل أن موظفي الجمعية المذكورة الذين كانوا يرافقون الشاحنة لم يقوموا بتوزيع الكمية كلها وإنما اكتفوا بتوزيع كمية قليلة لا تتجاوز ربع ما احضروه، وذهبوا بالباقي إلى وجهة غير معلومة. بعدها التقينا عادل هاشم عباس وهو متقاعد ورب أسرة تتكون من سبعة أفراد وعصام إبراهيم مصطاف وغيرهما الكثير، وكان منهم المعاق والعاطل والكاسب ذو الدخل المحدود. وعلمنا أن عدد العوائل التي تسكن في معسكر الرشيد وصل إلى نحو خمسة آلاف عائلة، بعضها كانت تسكن في بغداد وبعضها الآخر وفدت من المحافظات والسبب لدى الجميع هو نفسه: عدم القدرة على دفع الايجارات التي ارتفعت إلى ارقام خيالية، وكان مصير جميع التلاميذ والطلاب الذين فرض عليهم القدر أن يكونوا ابناء تلك العوائل ترك مقاعد الدراسة.. ترى هل اصبح التعليم محرماً على الفقراء.؟

الشرطة العراقية تهدد

علمنا أثناء جولتنا في معسكر الرشيد بين تلك العوائل البائسة أن القوات الأمريكية قد حضرت إلى المعسكر في نهاية العام المنصرم، واستفسرت من أفراد العوائل الساكنة هناك عن حيازتهم لأي انواع من الاسلحة فأجابوهم أن بعضهم يمتلك قطعاً من السلاح الخفيف فقط، فطلب منهم الامريكان الاحتفاظ بها لحماية أنفسهم من اللصوص، وعدم اطلاق العيارات في الهواء بتاتاً بعد ذلك بأيام اقتحمت الشرطة العراقية بيوتهم، وصادرت جميع قطع السلاح التي كانت بحوزتهم، ثم راحت مفارز من الشرطة تتردد على المعسكر بين الحين والآخر يهددونهم بالإخلاء في أية لحظة، وكان المقصود بهذه التهديدات (حسب قول المواطنين) محاولة رخيصة للابتزاز. بعد الذي سمعناه اتجهنا إلى قيادة شرطة بغداد، وفي مقر الحركات استفسرنا عن هذه الحالات فاخبرنا أحد الضباط وهو برتبة ملازم رفض ذكر اسمه بما يلي:- لقد عممنا أمراً باخلاء جميع بنايات الدولة المتجاوز عليها، ولكن هذا التعميم قديم ولم ينفذ، ونحن حالياً نخلي أي بناية يأتينا كتاب رسمي من وزارة معينة يطلب منا إخلاءها لاستغلالها من الوزارة المذكورة. أما فيما يخص معسكر الرشيد فلم يأتنا أي طلب من أي جهة بالاخلاء ولم نوجه أي مفرزة إلى المعسكر المذكورة، وبصراحة إني لا أنكر وجود بعض ضعاف النفوس ضمن صفوف الشرطة الذين يتصرفون مثل هذه التصرفات، ولكن حتى الآن لم يتم تشخيصهم.

وفيما أنا في طريقي للخروج من قيادة شرطة بغداد كنت اتساءل: إلى متى يبقى العراقيون يعانون تصرفات ضعاف النفوس في جميع اجهزة الدولة؟

بعد ذلك كان لا بد من الذهاب إلى وزارة الاسكان والتعمير لمعرفة مصير هؤلاء العوائل، وتم استقبالنا من قبل مدير العلاقات في الوزارة.وبعد أن طرحنا امامه ما رأيناه في معسكر الرشيد قال:- هؤلاء أناس استغلوا غياب الدولة فتجاوزوا على ممتلكاتها. والغريب إني قبل الحرب الاخيرة لم ار عائلة تعيش في الشارع.. ثم استطرد قائلاً: نحن لا ننكر إن الكثير من هذه العوائل يعاني من اشد حالات البؤس والفقر، ولكن نحن على يقين أن بعضهم يسكن هناك لعله يحصل على تعويض من الدولة أو يحصل على وحدة سكينة....

لقد وضعنا ضمن خططنا المستقبلية بناء مليونين وخمسمائة الف وحدة سكنية، ولكن على مدى فترة ليست بالقصيرة.وأحب أن ابين لكم أن مسؤولية وزارتنا البناء فقط، أما التوزيع فهو في صلاحيات مجلس الحكم، أو أية حكومة تأتي بعده. فالحكومة هي التي تقرر آلية الوحدات السكنية واقولها بصراحة: إننا سنبحث في (الطابو) عن اسماء هؤلاء المتجاوزين لكي نتأكد من عدم امتلاكهم دور سكن.

كانت السيارة في طريقها إلى الزعفرانية، فرأيت على يميني ويساري لافتات مكتوب عليها (مجمع سكني).

نزلنا من السيارة لنتعرف إلى هذه المجمعات السكنية فوجدنا عوائل تعيش تحت الصفر.

جميع العوائل هنا تعيش في بقايا بنايات متهدمة من جراء الحرب الاخيرة، وبعض العوائل قامت بترتيب هياكل الحديد لتشيد ما يشبه الكوخ للسكن كذلك لاحظنا أن الماء الخاص للشرب (قذر جداً) وفي وسط هذه الحالة البائسة التقينا بعض سكان هذه المنطقة.

اخبرنا السيد ناجي غدير الشمري وهو رب أسرة تتكون من (١٨) فرداً ويعمل عامل بناء انه كان يسكن داراً مؤجرة في منطقة بغداد الجديدة. وأن صاحب الدار التي كان يسكنها مع بعض أقربائه قد أخرجه من الدار مع عائلته تحت تهديد السلاح. وبعد مفاوضات أخذ مهلة أسبوع من صاحب الدار وبدأ البحث عن سقف يأويه مع عائلته الكبيرة، وبالفعل وجد في بقايا البنايات الموجودة في معسكر الرشيد ضالته فانتقل مع عائلته للسكن هناك. وأضاف: إن الكهرباء شبه مفقودة وأن كانت موجودة فإنها بقوة (٩٠) فولت أي إنها لا تشغل أي جهاز كهربائي. وقد راجع الساكنون هناك أكثر من دائرة بهذا الخصوص، فدائرة كهرباء الزعفرانية مثلاً رفضت القيام بأي شيء بحجة إنه ليس لديها أمر. وأما باقي الدوائر فان الجواب هو: (ليس بيدنا شيء انتظروا تشكيل الحكومة)..!!

كذلك اخبرنا السيد ناجي أن أطفاله الذين كانوا في المدارس قد تركوا الدراسة لبعد مدارسهم القديمة وعدم وجود مدرسة قريبة.

السيدة كريمة كطاع خضير أرملة

في (ماي)

قبل أن تتفعل!

محمد الحمراني

من أهم المشاكل التي يعانيها المراجع إلى دوائر الدولة هذه الأيام: الكلام الحاد الذي يفوه به بعض الموظفين الذي لا يحاولون إرشاد المواطن على نحو سلس، وليست لديهم الرغبة في توضيح بعض الفجوات القانونية أو الإدارية التي لا يفهم منها المراجع شيئاً في الغالب، أحد المتقاعدين من المحافظات الجنوبية، ذهب إلى دائرة التقاعد العامة من اجل جلب رقم ملفه المحروق. حين وصل إلى قسم الحاسبة أخبره موظف كبير السن أن يرجع إلى محافظته لأن معاملته غير (مضبوطة) المتقاعد سأل الموظف ببساطة عن المستلزمات التي من المفروض أن يجلبها معه. لكن الموظف يجيبه بغضب: (يمعود لا تلزك يمي!) فتاة شابة حلت المشكلة، أخذت هوية الرجل واخرجت رقم اضبارته التي احترقت، واجرت اللازم كما يقال بلا مشاكل. وهناك حكاية جرت على أحد أصدقائي أثناء مراجعته لمحكمة محافظة ميسان، كان هذا الصديق كلما يسأل شخصاً عن الخطوات التي تلي الخطوة الأولى التي قام بها يقال له أذهب إلى (فلان) وعندما يصل إلى (فلان) يقول له أذهب إلى (علان) وحين يقف أمام مكتب (علان) يحوله إلى آخر في مكان بعيد. وبعد مروره بعدة مكاتب قرر أن يحسم الموضوع ويدخل إلى القاضي مباشرة. ولكن حين مثل بين يديه اجابه: (ابني هاي مشكلتك.. مو اختصاصي) وبعد دورات في اروقة المحكمة وصل إلى الموظف المعني، الذي بادر صديقنا معتذراً بأنه لا يقدر أن يعمل له شيئاً لأن وقت الدوام انتهى! هل ما ارويه يشبه الحكاية الدائرية؟... إنها حقائق دائرية... ما زالت عالقة في ذهنية الموظف من تراكمات السنوات الماضية.

المطلوب أن تتشكل لجان تسعى لحل هذه المشكلات. تسعى لمعالجتها. فالقوانين الصدامية كانت اغلبها ارتجالية وتحمل الكثير من الغرابة والمبالغة. وهذا ما جعل الموظف الحالي يوائم نفسه مع نمطية هذه القوانين.

اثناء زيارتي لدائرة ضريبة ميسان قالت لي إحدى الموظفات جملة غريبة: (نحن نعمل وفق القوانين القديمة) كانت كلماتها متشنجة ولا أعلم لماذا تخيلت بأنها قالت: (نعمل وفق القوانين البعثية)!. لم تبد في كلامها بأنها مهيأة للتعامل مع الآخرين فهي كانت تتحدث مع صديقة لها حول موضوع عائلي؟ وعندما حاولت أن أتكلم معها مرة أخرى قالت لي: (عفية آني دايخة.. روح للمدير واتفاهم وياه)!.. لا اريد أن اسرد المزيد، ولكنني أريد أن اوضح قضية مهمة جداً تتعلق بوجود عدد كبير من الموظفين الاسمنتيين. ومن الضروري جداً إعادة تأهيل هؤلاء وتطعيمهم بدماء جديدة لا تستخدم الطرق الوحشية في التعامل مع المواطن. إن ما نحتاجه الآن هو القطيعة مع السلوكيات والأساليب القديمة وفتح صفحات جديدة، تلغي الفوارق وتعزز من الحس غير المتشنج ما بين المواطن والموظف، الذي وجد اصلاً في دائرته، لتسهيل مهمة هؤلاء المراجعين اليس كذلك!؟

العرب المقيمون في الناصرية

ينتظرون تحسن الوضع الاقتصادي لتعويض الخسارات

الناصرية/حسين كريم العامل

كثيراً ما تساءلت في سري وكثيراً ما سألني الآخرون، عن عدم رحيل العرب المقيمين في العراق إلى بلدانهم وإصرارهم على البقاء في هذا البلد على الرغم من الحصار والموت والدمار والحروب. فعلل بعضنا ذلك بصعوبة السفر والبعض الآخر بقلة الإمكانيات، والقلة القليلة رجحت أن يكون هؤلاء العرب مطلوبين في بلدانهم بقضايا تتعلق بمخالفات قانونية. لكن حين أجرينا هذا التحقيق اكتشفنا أموراً أخرى لم تطرأ على بال أي منا وسمعنا حكايات عن معاناة مضاعفة وهي معاناة الغربة والحصار والحروب.

في البدء توجهنا إلى ورشة صديقنا المصري جمال طه معوض الذي يعمل نجاراً في العراق منذ عام ١٩٧٩ وسألناه عن المانع الذي يحول دون عودته إلى بلاده في الوقت الذي هاجر فيه الكثير من العراقيين وتوزعوا بين بلاد الله هرباً من الحروب فرد قائلاً:

-لم أسافر إلى مصر منذ عام ١٩٩٠ وبقيت طوال هذه الفترة في العراق على أمل تعويض ما خسرته في زمن الحصار، فقد راهنت على المستقبل كثيراً لكني لم أحصد سوى الخيبة بسبب طول فترة الحصار والحروب المتلاحقة وأضاف متحسراً:

-كل إنسان يتمنى العودة إلى بلاده وأنا أتمنى ذلك ولكن لا أستطيع العودة بعد طول الغربة مفلساً، ولا يمكنني بعد هذا العمر الطويل أن أبدأ في بلادي من الصفر فليكفيني ما تحملته من خسارات. فقد تعرضت لثلاث خسارات ثقيلة في زمن الحصار ولا أستطيع أن أفقد الكثير لا سيما بعد أن تعودت على هذه الحياة وصارت عندي الكثير من الصداقات والعلاقات الطيبة مع أبناء هذا البلد.

وحين سألناه عن المقيمين وهل هناك من لا يستطيعون العودة لأسباب تتعلق بالملاحقات القانونية في بلدهم الأم، قال:

-نعم هناك من المقيمين من يخشى العودة لعدة أسباب منها، الارتباط بالنظام السابق ولتورطهم بالانتماء لحزب البعث، او إن البعض لجأ إلى العراق أصلاً هرباً من أحكام صدرت نتيجة ارتكابهم مخالفات قانونية. والسبب الحقيقي في بقاء الأغلبية في العراق هو تأقلمهم مع الوضع وانتظارهم إعادة العمل بنظام التحويلات الذي كان سارياً عام ١٩٩٠ ليتمكنوا من تحويل مدخراتهم.

بينما قالت المواطنة المصرية أم هبة والتي تقيم مع عائلتها منذ عام ١٩٨٦:

-ليس هناك ما يمنعني من السفر لكن أطفالي تعودوا على هذا البلد الذي عشنا فيه أكثر مما عشنا في بلدنا، فقد أنجبت هنا خمسة أطفال دخل بعضهم المدارس وتزوجت إحدى بناتي هنا من أحد المصريين المقيمين. واستدركت قائلة: (هنا بلد عربي وهناك بلد عربي). ولولا العشرة الطيبة لما أقمنا كل هذه الفترة، فعلاقاتنا مع الجيران علاقة محبة وزيارات متبادلة واحترام ولو تعرضنا لما يسيء لنا لرحلنا من زمان.

وعن قلة حالات اقتران المصريات بالعراقيين قالت:

-إن سبب ذلك يعود لخوف بناتنا من الغربة بعد عودة العائلة فضلاً من قلة عدد من هن في سن الزواج، فالنسوة اللاتي جئن من مصر أما متزوجات أصلاً أو صغيرات في السن.

وعن طبيعة علاقاتها الاجتماعية مع العوائل المصرية المقيمة في المحافظة قالت:

-تقيم في مركز المحافظة أكثر من ٢٠ عائلة مصرية تسود فيما بينها علاقات المحبة والصداقة وترتبط بعضها بوشائج قرابة، ويتعاملون كأنهم أخوة، فما أن تسأل عني إحدى المصريات حتى تقول لك (دي أختي) وأنا كذلك أرد عليهم بالجواب نفسه حين يسألني الآخرون.

أما عبير جمال المولودة عام ١٩٨٨ في العراق والتي تتكلم اللهجة العراقية من دون (لكنة) فقد قالت:

-أتمنى أن أعود إلى مصر لرؤية أجدادي وبلد أهلي فأنا لم أزرها إلا مرة واحدة وكنت صغيرة حينها. فقد عشت هنا ودخلت المدرسة وأنا حالياً في الصف الثاني متوسطة (الجنائن).

وعن علاقاتها بصديقاتها قالت:

-أنا مرتاحة في المدرسة برغم عدم وجود زميلاتي من المصريات، فهن يدرسن في مدارس أخرى.

بينما قال المواطن المصري مجدي أحمد الذي يملك محلاً لبيع المواد الغذائية.

-جئت إلى العراق عام ١٩٨٧ ولم أغادره إلا عام ١٩٩٨ إذ سافرت ثلاثة أشهر وعدت بعدها وأنا بعد كل هذه السنين والعمل المتواصل لم أستفد كثيراً. ومن المعيب أن أعود إلى بلادي وأنا صفر اليدين. كما إنني حينما أسافر لا يمكنني العودة حيث سيتم منعي من الدخول لعدم حصولي على (التأشيرة) وأنت كما ترى لدي مصالح في العراق من الصعب تصفيتها أو تركها. وأنا أنتظر استقرار الوضع الأمني في العراق وتشكيل حكومة مركزية ليتسنى لي السفر والعودة كما إني أنتظر أيضاً تحسن الوضع الاقتصادي لتحسين حالتي المادية. فأنا في مثل هذه الحال لا يمكنني العودة إلى بلادي. فكيف أواجه الناس؟ وماذا أقول لأهلي بعد هذه الغربة!؟

وعن محاولاته للاقتران بعراقية قال:

-بعد إقامتي الطويلة في العراق فكرت وحاولت الاقتران بعراقية، وجربت ذلك عدة مرات لكن في اللحظات الأخيرة يتدخل أحد الأشخاص من أقارب الفتاة وينسف كل الجهود. على الرغم من موافقة أهل الفتاة والفتاة نفسها.

أما المواطن محمد السوداني الذي يعمل صباغاً للسيارات فقد بدأ حديثه قائلاً:

-في بداية عام ١٩٨٦ جئت إلى العراق وأقمت منذ ذلك التاريخ في مدينة الناصرية ولم أغادرها إلا ثلاث مرات ولفترات قصيرة إذ سافرت مرتين للسودان ومرة واحدة لسوريا.

وعما يمنعه من العودة إلى بلاده قال:

-لولا التعامل الطيب معنا لما بقينا هذه الفترة الطويلة، ففي هذا البلد وفي هذه المدينة على وجه الخصوص لا نشعر بالغربة بالرغم من معاناتنا المضاعفة إذ إننا نعاني فراق الأهل والأحبة إضافة إلى ما يعانيه العراقيون من مآس وويلات. وأضاف:

إن معاناتنا ازدادت منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن، فسابقاً كنا نستطيع تحويل مدخراتنا إلى بلداننا وكان القانون يسمح لنا بتحويل ١٢٠ دولار سنوياً وبالسعر المدعوم، وكنا أيضاً نستطيع السفر لأي بلد كان، فالطائرات كانت متوفرة والموافقات ميسرة والموارد جيدة جداً. لكن بعد غزو الكويت تعقد كل شيء فأصبحت تكاليف المعيشة باهظة والموارد قليلة وموافقات السفر شبه مستحيلة، غدا ختم الجواز بختم الدخول إلى العراق نقمة علينا، فقد امتنعت جميع الدول عن استقبالنا أو منحنا تأشيرة الدخول عدا سوريا والأردن. وهاتان الدولتان بالأساس تعانيان البطالة.

بينما حدثنا المواطن السوداني أحمد عثمان حسين (٥٠ عاماً) قائلاً:

-جئت إلى العراق عام ١٩٨٣ وعملت سائقاً في مصلحة نقل الركاب في الناصرية، وكانت الظروف المعيشية جيدة والوضع الأمني لا بأس به لولا ضغوط البعثيين علينا بالانتماء لحزبهم الذي رفضنا أن نكون جزءاً منه. وقد كنا نحول شهرياً ١٠٠ دولار إلى عوائلنا في السودان ولكن بعد عام ١٩٩٠ تغير الحال وعشنا البطالة والأزمات إضافة إلى ارتفاع الأسعار ومنع التحويلات، وبقينا لغاية هذه اللحظة ننتظر إجراءات الحكومة الجديدة ونمني النفس بإجراءات تخفف من الحرمان الذي عشناه، فأنا مثلاً سحبت كل رصيدي ومدخراتي التي أودعتها في الأردن وأنفقتها في فترة الحرب التي عشت فيها بدون عمل، وعن المانع من عودته إلى بلاده قال:

-أنا أفكر في العودة الآن وإن عدم عودتي في السابق إلى السودان يرجع لعدم تمكني من دفع أجور السفر.

وفي رده على سؤال يتعلق بوضعه القانوني في بلاده قال:

-ليس هناك ما يمنع من عودتي إلى بلادي في الوقت الحاضر وقد سافرت قبل عام ١٩٩٠ عدت مرات لكن سفري الآن يعني اللاعودة بسبب عدم منحي تأشيرة دخول ولأن الدول الأخرى لا تستقبل من ختم جوازه بختم دخول العراق.

وعن تواصله مع أقرانه من السودانيين قال:

-في الناصرية ٢٨ سودانياً يتبادلون الزيارات فيما بينهم وعلاقاتهم مبنية على الاحترام والمودة ويمثلون جالية صغيرة تتعاون وتتضامن فيما بينهما.